

ساعي بريد لا يخطئ العناوين

عبد المنعم علي عيسى

اللقاءات العديدة التي أجراها المبعوث الأميركي ماكفوك مع العديد من قيادات سورية الديمقراطية يوم ١٦ و١٧ آذار الجاري التي أعلن في أعقابها أن واشنطن سوف ترسل لهؤلاء المزيد من الأسلحة والمزيد من عناصر المارينز أيضا ولذا لم يكن مفاجئا الإعلان عن إرسال ١٠٠٠ جندي أميركي لدعم حملة قوات سورية الديمقراطية «ضد داعش»، وفي المحسوس يمكن القول إن جولة أساتنا الأخيرة كانت تتمحور بالدرجة الأولى حول مسائل تقنية عسكرية وما حققته من تقدم في هذا السياق كان يتمثل في تحديد مواقع داعش وفتح الشام (المنصرة سابقا) حيث كان التوافق على هذا الأمر فيما يخص هذي الأخيرة (المنصرة) أمرا بالغ الصعوبة انطلاقا من الحساسية التي يحملها هذا الملف على العكس من داعش، ومن الناحية السياسية أفضت هذه الجولة إلى ترسيخ الدور السياسي الإيراني من جديد كضامن أيضا لوقف إطلاق النار في سورية بعد أن كان ذلك الدور قد تم تهميشه بدرجة كبيرة في أعقاب التقارب الروسي التركي الذي وصل ذراه في حلب ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٦ والباب ٣ / ٢٠١٧ / ٢٠١٧ ومن شأن استعادة طهران لنقلها في التسوية السورية أن يعيد التوازن مرة أخرى إلى موازين القوى القائمة في سورية والمنطقة ويعني أصح إلى المبالغة القائمة فيها، التي بدت تل أبيب مؤخرا عملا بارزا فيها، فهذه الأخيرة تريد إرسال المزيد من الرسائل وصولا إلى رسو معادلة جديدة في المنطقة تقول بعدم وصول أي سلاح إلى أيدي حزب الله خصوصا إذا ما كان نوعيا في استعداد المنازلة

الإيراني وما يدفعها نحو الاحتفاظ بلقب «ضامن ثان» للهدنة في سورية ليس التزامها بالتوافق مع الروس ولا انطلاقا من مصالحها إنما يتأتى ذلك بفعل رؤيا مكونة لديها وهي تؤكد تهتك نسيج البنى العسكرية الخليفة لها أو تلك التي كانت تعول عليها، والحال هذه قد اختلف جذريا ما بعد حلب ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٦ أما عمليات ترميمها أو إعادة هيكلتها من جديد فهي بالتأكيد لا تمك حظوظا وأقية للرهان عليها انطلاقا من المناخات الإقليمية والدولية التي توحى بأن «مولدات صناعاتها» قد تخلت في مجملها عن الحل العسكري وباتت تدعم السير نحو إيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية وعليه فإن النهج التركي يقوم – ولسوف يظل ذلك لاحقا ما لم تتغير موازين القوى الإقليمية – على التعامل بطريقة وحيدة هي الدفع – والقبض – «كاش» الأمر الذي تبدي جليا في مفاوضات أساتنا ٣ فالغيب كان ردا على الطريقة التي اتبعتها الروس في منبج وهي أقرب ما تكون إلى طريقة «لاحق الدفع» في منبج.

المشكلة الحقيقية هي أن الصعاب استقرت كل ما وصلت إليه التفاهات الروسية التركية وما يزيد الأمور صعوبة هو أن السياسات الروسية يشوبها الكثير من الغفوض والروس نادرا ما يفصحون عن نياتهم، على حين أن الوضع على الضفة الأخرى (أي الأميركية – التركية) لربما كان أكثر وضوحا والراجح أن واشنطن قد حسمت قرارها بإبعاد الأثر عن أي دور يمكن أن يقوموا به في معارك الرقة وهو ما يمكن الاستدلال عليه عبر

انتهت الجولة الثالثة من مفاوضات أساتنا من دون حضور وفد المعارضة السورية، في الوقت الذي لا يزال منظم ذلك المؤتمر أو الداعون لم يصرون على القول إن هذا الأخير هو فعل رديف ولا غنى عنه لمؤتمر جنيف أو هو في أضغاف الإيمان يمثل «دفشة» للسيارة التي يتعثر مشيها.

لكان المعلن عن غياب وفد المعارضة هو أن الغياب جاء ردا أو احتجاجا على «انتهاكات الجيش السوري والروسي» المتكررة لوقف إطلاق النار، على حين أن السبب الحقيقي – وغير المعلن – هو أن أنقرة ليست بعيدة عن ذلك الفعل ولربما كان خير دليل على تغلل أصابعها فيه هو أن أول فصيل رفض الحضور ثم تبعته باقي الجوقة كان «فرقة السلطان مراد» التي يغلب على تكوينها العنصر التركماني والمدارة من أنقرة بـ«ميونت كونترول» تمك هي وحدها شيفرته، كان ذلك الغياب يعبر عمليا عن خيبة أمل تركية تجاه الأداء الروسي الأخير خصوصا في معركة منبج الإقليمية، والراجح أن أنقرة كانت تعول بدرجة كبيرة على دور روسي في منبج هو أقرب إلى موقفها ولربما كانت تلك الرسالة التي تحمل خيبة أمل تركية هي التي اضطرت الرئيس الروسي في اليوم التالي لانتهاج أساتنا ٣ إلى امتداح الدور التركي قائلا: «نتمن عاليا الدور التركي في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في سورية ١٦ / ٣ / ٢٠١٧» ولذا فإن هذا الأداء التركي سوف يصبح لاحقا نهجا يتكرر في الكثير من المحطات فأنقرة أصلا لم تذهب إلى أساتنا أو جنيف إلا بحصار المطرقة الروسية والسندان

خلافات داخل «العليا للمفاوضات» و«الائتلاف» يلوح بالانسحاب

الوطن - وكالات

كشفت مصادر معارضة عن وجود مشاحنات وتوتر في العلاقة بين «الائتلاف» المعارض و«الهيئة العليا للمفاوضات» المثبقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة، فدعت الائتلاف إلى التلويح بالانسحاب من «الهيئة»، بشكل جدي، وذلك على خلفية رفض الأخيرة استبدال اثنين من ممثلي «الائتلاف» فيها بأخرين.

وبحسب «شبكة «شام» الإخبارية المعارضة، أكدت المصادر وجود خلافات كبيرة بين «العليا للمفاوضات» و«الائتلاف»، وصلت إلى حد وجود نية شبه نهائية لانفصال الطرفين عن بعضهما، وسط ضبابية عن الوضع الذي ستكون عليه مباحثات «جنيف ٥» المقررة في ٢٣ الشهر الجاري.

وقالت المصادر: «إن الخلاف يعود إلى رفض «العليا للمفاوضات» تنفيذ قرار «الائتلاف» المتعلق باستبدال اثنين من ممثليه فيها بأخرين، حيث قرر «الائتلاف» في ١٦ الشهر الجاري (خلال اجتماع الهيئة السياسية للائتلاف في ١٥ و١٦ آذار الجاري) باستبدال كل من «سالم مسلط ومنذر ماخوس» بـ «عبد الإله قهد وبدر جاموس»، الأمر الذي لم يلق قبولا من «العليا للمفاوضات» التي تتخذ من الرياض مقرا لها.

وأشارت المصادر، إلى أن هذا الاستبدال هو خطوة أول قد يتلوها خطوات تالية تتمثل باستبدال كل أعضائه الممثلين بدالعليا للمفاوضات، في اجتماع الهيئة العامة لـ«الائتلاف» في ١٧/٥/٢٠١٧.

واعتبرت المصادر أن اجتماع «الهيئة السياسية للائتلاف» المقرر اليوم (الثلاثاء)، يتضمن بندا أساسيا ورئيسيا يتعلل بدراسة قرار الانسحاب من «الهيئة العليا للمفاوضات»، بشكل جدي، مشيرة إلى أن هذا البند قد أبلغ لجميع أعضاء «الائتلاف» ليتم تنفيذه في اجتماع «الهيئة العامة» القادم.

وأرجعت المصادر سبب تصاعد حدة المشاحنات بين «العليا للمفاوضات» و«الائتلاف»، إلى عدة أمور أولها اعتبار الأخير أن رفض «العليا للمفاوضات» الاستبدال يمثل تدخلا في شؤونه الداخلية، عدا عن أن الائتلاف يرى أنه الجسم

السياسي الأكبر فيما تسمى «المعارضة» ويضم أهم المكونات والأقليات (الكرديّة والتركمانيّة والأشورية)، بالإضافة إلى ما أسماه «الحراك العسكري والثوري والمجاس المحلية»، الأمر الذي يؤوله للمشاركة في المحادثات القادمة كمنصة مستقلة.

وبحسب «الشبكة» المعارضة، فإن المعلومات أشارت إلى أن الاجتماع الأخير لـ«الهيئة العليا للمفاوضات»، كان حافلا بالمشاحنات، التي وصلت إلى رفض «الائتلاف» إرسال كادره التقني للعمل في المحادثات للجولات القادمة في جنيف.

الوطن - وكالات

عن مديهم وقراهم بعد إطلاق سراحهم وفرض كفالات مالية كبيرة عليهم وفي هذا الإطار تجدد سورية إدانتها لاستمرار الاحتجاج التعسفي غير المشروع من سلطات الاحتلال الإسرائيلي للأوسى السوريين من أبناء الجولان المحتل وتطالب بالإفراج الفوري عنهم وفي مقدمتهم عميد الأسرى السوريين صفدي سليمان المفت الذي تستمر سلطات الاحتلال بتهميد اعتقاله وحرمانه من حقوقه الأساسية».

وأضاف: «إن الممارسات الاستيطانية لحرس حقوق الإنسان حول البند السابع «حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى» المنقذة في جنيف إلى سلطات الاحتلال تقوم بانتهاك حقوق السوريين في الجولان المحتل جراء التدابير والقيود المفروضة على حرية السوريين من أبناء الجولان المحتل في التنقل والتمك والزراعة والنشاط الاقتصادي إضافة إلى حرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف والمصادرة الأراضي وهمذ سلطات الاحتلال السوري بحق حيث تستمر سلطات الاحتلال بمصادرة الأراضي وهمذ التهديد بهمهما وتقييد سبل العيش وفرض حصار اقتصادي على المواطنين السوريين وحرمانهم من سبل العيش ومن استخدام مواردهم الطبيعية بغية فرض أوضاع قسرية ضاغطة لدفع أبناء الجولان السوري المحتل خارج مدينتهم وقراهم في إطار إستراتيجية تهجير قسري ممنهجة».

وتابع: «إنه في الوقت ذاته تستمر سلطات الاحتلال بمصادرة الأراضي بتسهيل بناء المستوطنات

الحياة تعود تدريجياً إلى طبيعتها في المناطق المحيطة بالحي الجيش استعاد جميع النقاط التي تسلل إليها الإرهابيون شمالي جوبر.. «العربية» رافقتهم و«لم تستوعب»



حياة طبيعية في ساحة العباسيين (سانا)

الكهرباء، شمال حي جوبر وسط تقدم للجيش في المنطقة، وفق الصفحة.

وكانت كل من «هيئة تحرير الشام» و«فيلق الرحمن» و«حركة أحرار الشام الإسلامية» و«جيش الإسلام» أطلقوا فجر الأحد ما سموه «غزوة دمشق» أو «با عبادة الله اثبتوا» في محاولة لدخول الأحياء الشرقية للعاصمة، ورافقتهم بذلك قناة «العربية» التي يملكها النظام السوري، ليشتبا معاً واحداً من أعنف الهجمات على دمشق الأمانة.

وتفوقت «العربية» في الهجوم فانتحرت إعلامياً للمرة الألف على أبواب دمشق، على حين انتصر العشرات من الغزاة قتلًا برصاص الجيش العربي السوري الذي استوعب الهجوم قبل أن يشن هجوماً معتقلا، ويعيد بعض الإرهابيين من حيث أتوا ويقتل عشرات الآخرين، ويستعيد عدداً من النقاط مثل مبنى شركة الكهرباء والشركة الخاسية ورحبة المرسيس.

وأقر «المصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض الداعم للتطهيرات الإرهابية (في غوة دمشق الشرقية) ما أسفر عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف المسلحين». وفي خبر لاحق ذكرت الصفحة أن «سلاح الجو في الجيش السوري نفذ سلسلة غارات مستهدفاً خطوط إمداد المسلحين إلى حي جوبر في عربين، زمكا وحرسنا شرق دمشق وأوقع إصابات مؤكدة في صفوف العاملين». كما استهدف الجيش السوري بالقذائف المدفعية وراجمات الصواريخ فلول المجموعات المسلحة في محيط «مؤسسة

أخرى». من جانبها، ذكرت صفحة «الإعلام العربي المركزي» على موقع «فيسبوك»: «إن «الجيش السوري تمكن من تأمين منطقة «العباسيين» شمالي حي جوبر واستعاد السيطرة على «شركة الكهرباء» و«معمل النسيج» والأبنية المحيطة بها، كما استعاد الأبنية الواقعة مقابل معنويات الشعب السوري». ولفت المصدر إلى أن العملية العسكرية الناجحة «تؤكد عزم القوات المسلحة وإصرارها على القضاء على الإرهاب من جهة وفشل المجموعات الإرهابية وعجزها عن تحقيق أهداف مشغلها ورعايتها في النيل من إرادة الشعب السوري وصموده من جهة

وأشارت إلى أن «سلاح الجو شن أكثر من خمسة وعشرين غارة تركزت على مراكز المسلحين في جوبر، إضافة إلى عربين وزمكا (في غوة دمشق الشرقية) ما أسفر عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف المسلحين». وفي خبر لاحق ذكرت الصفحة أن «سلاح الجو في الجيش السوري نفذ سلسلة غارات مستهدفاً خطوط إمداد المسلحين إلى حي جوبر في عربين، زمكا وحرسنا شرق دمشق وأوقع إصابات مؤكدة في صفوف العاملين». كما استهدف الجيش السوري بالقذائف المدفعية وراجمات الصواريخ فلول المجموعات المسلحة في محيط «مؤسسة

تعرض أحد مباني السفارة الروسية في دمشق لقصف إرهابيين

الوطن - وكالات

أكد السفير الروسي لدى دمشق ألكسندر كينشاك أمس تعرض أحد مباني السفارة لقصف التطهيرات الإرهابية الذي استهدف العاصمة يوم الأحد.

وقال كينشاك حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «لدينا مبنى، لا نستخدمه حالياً، يعيش فيه الحارس فقط ويقع على مقربة من مكان الاشتباكات، تحطم على إثرها زجاج

وبعد أن ذكر المرصد أن الجيش «يكثف هجومه على المناطق التي انطلق منها الهجوم»، قال: «نريد أن نسلل الفصائل المهاجمة: هل كان هدف الهجوم هو فك الحصار عن القابون أم سحب مقاتلين من القابون إلى الغوطة الشرقية عبر جوبر أم زعزعة النظام في دمشق؟!».

ووفق المرصد فإن هجوماً جديداً بدأ أمس في حي القابون من «جيش الإسلام»، وفيلق «الرحمن» و«أحرار الشام»، و«هيئة تحرير الشام»، نحو مناطق سيطرة الجيش العربي السوري في الحي وأطرافه، في محاولة لتحقيق تقدم وإبعاد قوات الجيش واستعادة مناطق خسرتها في أوقات سابقة، وتقليص سيطرة الجيش على الحي، مشيراً إلى أن الاشتباكات تتركز في محيط منطقة الصالات في القابون.

نوافذه». وأضاف السفير: إن المبنى يقع قريباً من المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، ونظراً لخطورة التواجد هناك، اضطر الجميع إلى الانتقال إلى مبنى السفارة الرئيسي، مؤكداً أن السفارة معنية بالحفاظ على سلامة جميع العاملين فيه. واستهدفت «جبهة المنصرة» الإرهابية ومليشيات متحالفة معها الأحد بالقذائف والرصاص العديد من الأحياء السكنية في الأطراف الشرقية لمدينة دمشق بالتزامن مع هجوم إرهابي شنته على نقاط عسكرية وأبنية سكنية في منطقة المعامل شمال حي جوبر.

آلا: سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك أبسط حقوق أبناء الجولان المحتل

الأراضي السورية يوم ١٧/٣/٢٠١٧ من المظهر الأحدث للدعم الإسرائيلي للمجموعات الإرهابية ومساندتها بعد الهزائم المتتالية التي تلقتها على يد الجيش العربي السوري وهو عنوان تعامل معه سورية باعتباره انتهاك للقانون الدولي ولعقوبات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تتهم خيطير السلم والأمن الدوليين.

وأوضح، أن التقرير الأخير للأسكوا أسقط الفاعل عن وجه بيان الاحتلال البشع الذي دأب على محاولة إخفائه من خلال التستر وراء أفتحة أرائكة تارة عبر محاولات باحتلالها بغير المشروع وللجولان السوري». و«أضاف: وفي هذا الإطار تعبر الجمهورية العربية السورية عن رفضها لتلك التصريحات التي تنتهك قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ وتعتبر أن استمرار الصمت المريب عن السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وكل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن يشجع إسرائيل على التمادي في دعم الجماعات الإرهابية في منطقة فصل القوات في الجولان المحتل وهو دعم تجلي بإمداد إرهابي «المنصرة» بالسلاح ومعالجة جرائمهم في مشافي الاحتلال بهدف إطالة أمد الحرب وتكريس الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل.

وأكد، أن العدوان العسكري الإسرائيلي داخل

وقال: «إن استهتار إسرائيل بميثاق القرارات الدولية التي أدانت ممارساتها في الأراضي العربية المحتلة وطالبتها بوقف الاستيطان وبيانها احتلالها والانسحاب من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ومن الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ هو نتيجة للمعايير المزدوجة التي تتم ممارستها في العديد من هيئات الأمم المتحدة والتي تشجع إسرائيل على تكثيف سياسة الاستعمار الاستيطاني التي تنتهجها لتكريس احتلالها وهو سعي أكدته تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول التصمس باحتلالها غير المشروع للجولان السوري».

والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وكل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن يشجع إسرائيل على التمادي في دعم الجماعات الإرهابية في منطقة فصل القوات في الجولان المحتل وهو دعم تجلي بإمداد إرهابي «المنصرة» بالسلاح ومعالجة جرائمهم في مشافي الاحتلال بهدف إطالة أمد الحرب وتكريس الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل.



مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير حسام الدين آلا

وتشجيع المستوطنين الغرياء على الاستيطان في الجولان المحتل وتقدم الحوافز المالية والتشجيعية لهم وذلك انتهاك للقانون الدولي «الإنسان»، مشدداً في هذا الإطار على أهمية نشر قائمة الشركات التجارية العاملة في الجولان السوري المحتل التي قمنا بتزويد مكتب مفوض حقوق الإنسان بها ونطالب بالوقف الفوري لنشاطها غير المشروع.

وأوضح آلا، أن السلوك الإسرائيلي النمطي